مشاكل الخدمات البلدية في ولاية الموصل خلال العهد العثماني 1869 – 1918م

ا.د. سعد عبد العزيز مسلط
جامعة الموصل / كلية الاداب/ قسم التاريخ
Maslatsaad1@uomosul.edu.iq
0770186046

مستخلص البحث:
مثلت البلدية أحد أهم المؤسسات الإدارية الخدمية التي تشكلت في العهد العثماني ، والتي مارست نشاطها في مختلف الولايات ومنها ولاية الموصل ذات المكانة الكبيرة من بين الولايات العثمانية في تلك الحقبة ، تكونت هذه المؤسسة في هيكلها التنظيمي من عدة مفاصل إدارية وخدمية كل حسب مهامها والواجبات التي كانت تقع على عاتقها في تقديم الخدمات العامة للولاية . ورغم تقديمها لكافة الخدمات لأهالي الولاية وبمختلف المفاصل التي تتطلبها الولاية إلا أنها كانت تواجه مشاكل عديدة في أثناء أداء واجباتها ، وجاءت المشاكل المالية أحد أهم تلك المشاكل التي واجهتها وكيفية الحصول على التمويل والموازنة لتسديد نفقاتها وتنفيذ مشاريعها خاصة وان موازنتها كانت تأتي من الباب العالي والذي غالبا ما كانت تتأخر لفترات طويلة وبعض الأحيان تكاد لا تصرف مما اضطرها لفرض ضرائب متعددة لسد تلك النفقات مما أثقل كاهل العديد من المهن والتي سببت بشكل كبير في بعض المشاكل في الولاية ، إلى جانب المشاكل الأخرى والمتعددة ، في ضوء ذلك جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على أهم مشاكل الخدمات البلدية في ولاية الموصل خلال العهد العثماني وتحديدا في المدة 1869 – 1918م .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، البلدية ، ولاية الموصل ، الخدمات

المقدمة :
الخدمات البلدية هي كافة النشاطات أو الفعاليات ذات الطابع الخدمي التي تقدمها دائرة البلدية الرسمية التابعة لدولة ما لمواطنيها لمختلف الخدمات ، والتي تندرج ضمن التزامات أو واجبات الدولة تجاه مواطنيها . يغطي هذا البحث حقبة العقود الأخيرة من الحكم العثماني في العراق ، أي منذ بدء ولاية مدحت باشا في العراق عام 1869 م التي كانت بداية تغيرات مهمة في مجال نشاطات ومؤسسات الخدمات العامة بشكل عام والخدمات البلدية بشكل خاص وحتى انحسار الحكم العثماني عن العراق تماماً في أواخر عام 1918 م . تضمن البحث تمهيد وثلاث مباحث رئيسية فضلا عن مقدمة وخاتمة ، استعرض **التمهيد :** نبذة تاريخية عن مفهوم البلدية والبدايات الأولى لتشكيل هذه المؤسسة في الدولة العثمانية والية العمل فيها وتكوينها وواجباتها في تلك المرحلة ولمختلف الولايات التابعة للدولة العثمانية ، فيما تضمن **المبحث الأول** : تشكيل بلدية ولاية الموصل باعتبارها من الولايات المهمة في العراق والتابعة للدولة العثمانية ، مستعرضا فيها أهم المناطق والمديريات التابعة لها وابرز التقسيمات التابعة لها ، أما **المبحث الثاني :** تناول الخدمات البلدية في ولاية الموصل ، وتضمن أهم الواجبات والخدمات التي كانت تقدمها البلدية في تلك المرحلة تجاه المجتمع والمدينة وبمختلف المجالات المهمة ، وجاء **المبحث الثالث :** ليستعرض أبرز المشاكل التي كانت تعيق عمل البلدية خلال تلك المرحلة والوقوف على أبرز الأسباب التي كانت تؤدي الى تقصير جهود واجباتها .
اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المختلفة ، والتي زودت الدراسة معلومات غنية ووفيرة لدراسة الموضوع وبمختلف الجوانب سواء كانت وثائقية أم كتب او مجلات وغيرها ، والتي

تعد سند رئيسي للاطلاع على مختلف الجوانب التي تخص قطاع البلدية في ولاية الموصل وبمختلف الأوضاع .

تمهيد :

دائـــــرة البلدية مصطلح يشير الى مؤسسة مكلفـــة لإدارة شؤون البلدة ، ومنها أيضا إدارة شؤون أهـــالي تلك البلـــــدة الذيـــــن تجمعهم دواعي المصالح المشتركة والاحتياجات المتبـــــادلة ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوة التشريعية بواسطة ممثليهم المنتخبين [1]

كانت البدايات الأولى لتشكيل الإدارة البلدية الحديثة في الدولة العثمانية في عهد السلطان العثماني محمود الثاني (1808 – 1839 م) عندما وجه بتشكيل مفتشية الاحتساب (احتساب نظارتي) في عام 1843م والتي أنيط إليها مهام تفتيش الأسواق والأشراف على المكاييل والموازين وغير ذلك [1] ثم تلتها جهود السلطان عبد المجيد (1839-1861م) ، وفي هذه المرحلة تم تشكيل لجنة خاصة وبجهود من (المجلس الاعلى للاصلاح) لدراسة امكانية استحداث دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية ، حيث قدمت اللجنة المذكورة تقريرها إلى المجلس الاعلى للاصلاح ، وقد تضمن عدة توصيات جاء في مقدمتها الدعوة إلى تشكيل دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية على ان يكون لها سلطة مالية مستقلة[2] في ضوء تلك التوصيات تم تأسيس اول بلدية في المنطقة السادسة للعاصمة استانبول عام 1858م ، ونالت تلك التجربة نجاحا كبيرا حتى تبعها اصدار الدولة لقانون عام 1868م الذي تنسب فيه تشكيل بلدية كبرى في العاصمة استانبول[3]. وفي العام نفسه صدرت مجموعة م من القوانين والأنظمة البلدية (بلدية نظامنامة سي) تضمنت مجموعة من التعليمات الخاصة بالبلديات : واجباتها ، ومجالسها، ووظائفها ، وادارتها ، وغير ذلك من التعليمات[4] .

على اثر ذلك تم تأسيس عدد من البلديات في الولايات العثمانية ومنها ولاية الموصل حيث شرع مدحت باشا بإنشاء أول دائرة بلدية فيها عام 1869م [5] . استمرت الدولة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر بتطوير خدماتها البلدية ، فقد اكد نظام إدارة الولايات العمومية عام 1870م على تشكيل المجالس البلدية في كل مدينة أو قصبة من بيان تفرعات تلك المجالس والوظائف المتعلقة بها ، ووظائف وواجبات موظفي الدوائر البلدية وواراداتها ومصروفاتها ، وغير ذلك [6].

وفي عام 1889م صدر قانون جديد للبلديات ، الذي تألف من عشرة فصول تضمن (67) مادة وبموجبه اتخذت البلديات شكلها القانوني ، إذ جرى تنظيم الجهاز البلدي الذي اصبح جاهزا متكاملا فيما بعد . [7]

(المبحث الأول)
تشكيل بلدية ولاية الموصل

اتجهت الدولة العثمانية لاتخاذ خطوات كبيرة في تنظيم ادارة المدن ، عندما شكلت مجالس بلدية منتخبة في أكثر الولايات ، وتألفت البلدية بموجب قانون البلديات عام 1877م من المجلس البلدي والجمعية البلدية ودائرة البلدية .جاء المجلس البلدي في مقدمة الهيكل التنظيمي للبلديات ، فقد أكد قانون البلديات تأسيس بلديات ومجلس بلدي في مدن ولايات الدولة كافة . في حين نصت المادة الثانية من القانون المذكور على تقسيم البلديات في المدن الكبرى إلى دوائر تختص كل منها بقسم من أقسامها على أن لا يقل عدد سكان كل قسم على (40) ألف نسمة [8] . فيما تألفت عضوية المجلس البلدي من 6 إلى 12 عضوا ، يقوم الوالي بتعيين احد هؤلاء الأعضاء رئيسا للبلدية والآخر للمجلس البلدي ، في حين أوكلت مهمة اختيار رئيس بلدية السنجق إلى متصرف السنجق نفسه[9] . تحددت مهام رئيس البلدية برئاسة جلسات المجلس البلدي ، والتي كانت تعقد مرتين كل أسبوع ، وإعداد الميزانية السنوية تمهيدا لعرضها على المجلس البلدي ، وتنفيذ قرارات المجلس البلدي ، واستحصال مصادقة مجلس إدارة الولاية على مقررات المجلس البلدي ، وتعيين موظفي البلدية والمراقبين[10] والجواويش[*].

إلى جانب هؤلاء الأعضاء ، كان هناك عدد من الأعضاء الفنيين ، منهم مهندس البلدية ، وطبيبها ، فضلا عن الكاتب وأمين الصندوق وعدد آخر من الموظفين[11] . كما اشترط أن يكون جميع أعضاء المجلس البلدي وبضمنهم الرئيس من الوجهاء المعروفين ، وحدد ان يتقاضى رئيس البلدية راتبه من واردات البلدية ، أما الأعضاء فلا يتقاضون راتبا[12] . ومن الجدير بالذكر أن عضوية المجلس كانت فخرية ، إذ يتم استبدال نصف الأعضاء كل سنتين[13] ، ويتولى الوالي مهمة التصديق على انتخاب الأعضاء[14] .وتأتي أيضا الجمعية البلدية احد أقسام الهيكل التنظيمي للبلديات والتي تألفت من اتحاد مجلس إدارة الولاية والمجلس البلدي ، التي أوكل إليها عدد من المهمات منها فحص الحالة العامة للبلدية ، وإرسال تقرير إلى الوالي تمهيدا لمناقشته أمام مجلس أدارة الولاية ، خاصة فيما يتعلق بالميزانية والحسابات العامة والتغييرات المقترحة في الأنظمة وشراء الأملاك غير المنقولة التي يمكن الحصول عليها بمقتضى المصلحة العامة[15] . ثم تأتي دائرة البلدية التي كان يديرها عدد من الموظفين فمنهم من يقوم بالأعمال الكتابية ، وهناك كاتب أسرار البلدية الذي يقوم بالمراسلات والحسابات والمحافظة على جميع أوراق المجلس البلدي وسجلاته وترتيبها[16] ، فضلا عن أمين الصندوق الذي أوكل إليه مهمة استلام إيرادات البلدية وتسليمها إلى الرئيس مع تقديم خلاصة بالإيرادات والمصروفات[17] . فيما كانت واجبات مهندسي البلدية تتمثل بالقيام بما يعهد إليهم من إنجاز تنفيذ الشوارع والأعمال المتعلقة بالطرق والمباني والإشراف عليها[18] . كما ضمت دائرة البلدية عددا من المراقبين والمفتشين الذين كلفوا بمراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة التي تضعها البلدية ، ومن المهم الإشارة إلى أن دوائر البلدية ضمت في عضويتها عضوين استشاريين هما : (الطبيب البشري والطبيب البيطري) ووفقا لما جاء بقانون البلديات لعام 1889م ، فقد قسمت الدوائر البلدية إلى بضعة شعب منها : [19]

1. شعبة الهندسة ، ويديرها مهندس مختص ويعاونه معمار مختص وعدد من الموظفين ، وواجب هذه الشعبة تطبيق قانون الأبنية داخل المدينة وضواحيها ، ومنح إجازات البناء ، ومراقبة الأبنية الآيلة للانهدام وتنظيم الخرائط والمخططات للشوارع المنوي فتحها والأبنية العامة التي تقوم البلدية بإنشائها بغية تجميل المدينة وغير ذلك من الأمور الفنية التي تتعلق بتجميل المدينة .
2. طبابة البلدية : يديرها طبيب مختص من جراح وصيدلي وملقح للجدري ومولدة ، وتنحصر واجبات هذه الشعبة في الإشراف على الصحة العامة للمدينة .
3. شعبة المحاسبة : ويديرها محاسب مع عدد من الكتبة ، وواجباتها تتعلق بالأمور المالية العائدة للبلدية من إيرادات ومصروفات وتنظيم الميزانية .
4. شعبة التفتيش : تتألف من رئيس مفتشين وعدد من الموظفين ، وتعد واجباتها مهمة ومكملة لواجبات الشعب الأخرى ، من حيث متابعتها لسير أعمال وانتظام الأعمال داخل المدينة ، كمراقبة النظافة العامة للطرق والباعة ومراقبة من يتجاوز على الطرق العامة والأرصفة بأشغالها من أصحاب الحوانيت ومراقبة الأبنية الآيلة للسقوط ، فضلا عن مراقبة ثبات الأسعار ومحاسبة المتلاعبين فيها وغيرها .
5. شعبة التحرير: يرأسها باش كاتب (رئيس الكتاب) مع عدد محدد من الموظفين ومسؤولين عن حفظ السجلات وكل ما يتعلق بالصادر والوارد من الكتب الرسمية وتدوين محضر جلسات المجلس البلدي وامور المتابعة الرسمية[20] . وأخيرا تأتي دائرة النافعة (الأشغال العامة) ، لتشكل احد الأركان المهمة في المجال البلدي حيث اوجب قانون الولايات الصادر عام 1864م ، تعيين مأمور للأمور النافعة (الأشغال العامة) في مركز كل ولاية من ولايات الدولة [21] . وقد حدد القانون المذكور واجبات مدير النافعة بوصفه المسؤول عن الأبنية والطرقات يساعده في ذلك مجموعة من المهندسين

المختصين فضلا عن تهيئة العمال للعمل ، وتقديم خلاصة بالأعمال المنجزة في نهاية كل عام إلى الوالي الذي يرفعها بدوره إلى نظارة النافعة [22] .

وما يخص بلدية الموصل فقد تألفت عند تأسيسها من رئيس ومعاونه ومجلس مؤلف من ستة أعضاء ثلاثة منهم من المسلمين وثلاثة من غير المسلمين[23] . فيما ضمت عام 1892م ، الرئيس ومجلس بلدي مؤلف من (7) أعضاء عدا الرئيس ، كما ضمت البلدية عددا من الموظفين منهم رئيس الكتاب ومأمور البناء وأمين الصندوق والمفتش و (11) مراقبا[24] . في حين أصبحت تشكيلة البلدية عام 1907م مؤلفة من رئيس البلدية ومجلس بلدي ضم (4) أعضاء عدا الرئيس ، وعدد من الكتبة وأمين الصندوق وطبيب ومفتش و(15) مراقبا فضلا عن عدد من الموظفين والملاك الخدمي ، وأدناه جدول يضم رؤساء بلدية الموصل 1869 – 1918م [25] .

ت	الاسم	التاريخ
1	حسن بك آل محمد سعيد باشا	1869م
2	الحاج يونس أفندي المفتي	1873م
3	يونس أفندي الفخري	1878م بقي سنة واحدة
4	يونس أفندي الجليلي	1878م
5	سليمان بك ال عبد الرحمن بك	1883م
6	حسن أفندي العمري	1887م
7	الحاج أمين أفندي النائب	1892م
8	السيد سليمان أفندي العبيدي	1895م
9	سعيد أفندي ال قاسم اغا	1898م
10	محمود بك ال شريف بك	1904م
11	سعيد أفندي للمرة الثانية	1908م
12	صالح أفندي السعدي	1912م أصبح نائبا
13	الحاج سليم جلبي الدباغ	1912م استقال
14	أمين أفندي المفتي	1913م
15	أمين أفندي للمرة الثانية	1918م

أما بالنسبة للسناجق والأقضية التابعة لولاية الموصل ، فقد تكونت بلدية سنجق كركوك عام 1907م ، من رئيس البلدية ومجلس بلدي ضم ثمانية أعضاء إضافة إلى أمين الصندوق وكاتبين[26] . وتألف المجلس البلدي للسنجق نفسه عام 1912م ، من رئيس و(9) أعضاء فضلا عن قلم البلدية الذي كان يضم رئيس الكتاب وكاتبا وأمين صندوق وكاتب مستشفى الغرباء ، فضلا عن فنيين وطبيب البلدية وجراح وصيدلي وطبيب بيطري وقابلة مأذونة فضلا عن المهندس[27] .

فما يخص البلدية في الأقضية التابعة لولاية الموصل ، فاحتوت بعض الأقضية ومنها على سبيل المثال عقرة التي تكونت دائرتها البلدية عام 1912م من رئيس وثلاثة أعضاء [28] . اما بلدية قضاء اربيل فقد تألفت من رئيس وكاتب وأمين صندوق[29] . وفي الوقت نفسه كانت اقضية أخرى قد افتقرت إلى دوائر بلدية مثل دهوك وسنجار وراوندوز ، كما تأخر تشكيل الدوائر البلدية في بعض المناطق ، فمثلا افتقدت ناحية تلعفر وجود دائرة بلدية حتى عام 1915م[30] .

(المبحث الثاني)
الخدمات البلدية في ولاية الموصل

قدمت بلدية الموصل العديد من الانجازات الخدمية المختلفة ، فعلى صعيد فتح الطرق والمواصلات فقد قامت بافتتاح عدد من الشوارع منها شارع (الصوافة) الذي انجز خلال ادارة يونس بك ال جليلي للبلدية (1878 - 1883) ، كما قامت في الوقت نفسه بفتح البالوعات (القساطل) في الأماكن المنخفضة من المدينة لتقيها من مخاطر الفيضان الذي كانت تتعرض له الولاية نتيجة لتساقط الأمطار الغزيرة ابان فصل الربيع[31] ، ومن ضمن الأعمال التي أسندت الى رئيس البلدية حسن أفندي العمري (1887 - 1891) قيامه بافتتاح احد الشوارع الممتدة من باب البيض الى دائرة الحكومة [32] . إضافة لذلك قامت بلدية الموصل أيضا خلال إدارة محمود بك آل شريف بك (1904 - 1908) بافتتاح شارع القشلة (شارع العدالة حاليا) فضلاً عن إنشاء عدد من الشوارع العرضانية التي تتفرع من هذا الشارع والمؤدية إلى جامع الأحمر (جامع مجاهد الدين)[33] .وعشية الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) جرى افتتاح عدد من الشوارع منها شارع النجفي ، وشارع نينوى الذي تم افتتاح المرحلة الأولى منه عام 1914 م [34] . إضافة إلى توسيع شارع النبي جرجيس حيث نسبت هذه الأعمال إلى الوالي سليمان نظيف (1913 - 1914 م) الذي كان يشرف بنفسه عليها باسم بلدية الموصل ، التي كان يرأسها آنذاك أمين أفندي[35] ، ونتيجة لنقل الوالي المذكور الى بغداد توقف العمل بإكمال شارعي (النجفي ونينوى) لتكمل القوات البريطانية انجازهما فيما بعد[36] .

وفي هذا المجال أيضا كان لبلديات الأقضية بعض الانجازات فمثلا قامت بلدية اربيل التابعة لسنجق كركوك بافتتاح شارع السراي الذي عد أول شارع يتم افتتاحه خلال تلك المرحلة[37] .

وذكرت بعض المصادر التاريخية للبلديات الأولى لهذه الخدمات برئاسة سعيد آل قاسم السعرتي للبلدية (1898 - 1904م) حيث تمت إنارة طرق المدينة بالمصابيح الزجاجية التي توضع داخلها الفوانيس وتضاء بالنفط الأبيض[38] . وما يخص شؤون السقايات (اي محلات شرب الماء) ، اهتم الولاة والمسؤولين في الدولة والأعيان وأهل الخير الذين دأبوا على إقامة مثل هذه المشاريع التي أطلق عليها اسم (السقايات) أو (السبيلخانات)[39] ، حيث اوقفوا لها الحجج والوقفيات الشرعية والرسمية ، كما عين بعضهم عدد من العاملين في خدمة (السقاية) ، وحددت لهم رواتب خاصة [40] وذكر ان ولاية الموصل حتى العقد الأول من القرن العشرين تمتلك مثل هذه المشاريع[41] . الأمر الذي جعل مواطنيها يعتمدون على السقائين أو مياه الآبار في سد احتياجاتهم من الماء[42] .

أما في المجال الصحي فقد كلفت البلدية بمهمة الإشراف على المستشفيات الموجودة في الولاية ، فقامت بلدية الموصل عام1912م بإنشاء مستشفى الغرباء في الموصل[43] ، وفي السياق ذاته اوجب نظام (الإدارة العمومية الطبية) الصادر عام 1870م على البلديات الرئيسة والفرعية ، القيام بفتح صيدليات عامة لتزويد الفقراء بالأدوية مجانا حيث عرفت هذه الصيدليات بـ أجزاخانة (صيدلية) البلدية[44].ومن جهة أخرى وحفاظا على الصحة العامة ، قامت بلدية الموصل أيضا خلال رئاسة سعيد بن قاسم أغا السعرتي (1898 -1904م) بنقل معمل الدباغة الأهلي والمجزرة من داخل المدينة إلى خارجها حفاظا على الصحة العامة في الولاية [45] .ومن جهة أخرى وللحد من انتشار الأمراض السارية ، عملت بلدية الموصل على إصدار سلسلة من التدابير الصحية ، فعلى سبيل المثال ألزمت الدوائر البلدية في الولاية أصحاب المقاهي بتنفيذ عدد من التعليمات الخاصة بالنظافة[46] . وفي عام 1911م أوعزت البلدية أيضا على أرباب الحرف وصناع الحلويات وبائعي الحليب بإستحصال إجازة قبل ممارسة العمل مشروطة بتفتيش الطبيب لمحلاتهم ، كما طالبت أصحاب المطاعم والمشروبات الكحولية باستحصال مثل هذه الإجازة [47] .ولأجل متابعة هذه الإجراءات الساعية لدعم الواقع الصحي العام فقد شرعت الدوائر البلدية بتعيين ملاك وظيفي للقيام بهذه المهمة تألف من عدد من المأمورين

والمراقبين وعمال التنظيف ، كما جرى توزيع عدد من المأمورين على المحلات لمراقبة عمال التنظيف فيها وتخويلهم صلاحية إنزال العقوبات بالمقصرين في أداء واجباتهم[48] . كما ألزمت البلدية الأهالي وأصحاب المحلات بالمحافظة على النظافة [49] . وفي هذا المجال أعدت البلديات عربات خشبية لجمع القمامة من الدور[50].إلى جانب ذلك أسندت إلى البلديات أيضا مهمة إطفاء الحرائق إذ أناط قانون الولايات مهمة مراقبة الحرائق والأخبار عنها وإطفائها إلى البلدية ، وأوكل القانون المذكور إلى مراقبي البلدية مهمة الاتصال بأقرب نقطة والمشاركة في عملية الإطفاء ، ومراقبة السقائين من خلال جلب المياه إلى مواقع الحريق لإخمادها وفي عام 1888م صدر (نظام منع الحريق) الذي حدد بموجبه واجبات البلدية تجاه مراكز الحريق من خلال تزويدها بالأدوات الخاصة بالإطفاء [51] . كما شجعت البلدية أيضا الأهالي على إقامة المطاحن ومعامل الثلج[52] . فانتشرت معامل الثلج في الموصل بشكل واسع [53] إلى جانب إسهاماتها في تحديد أسعار المواد الغذائية ومنع احتكارها[54] ولاسيما اللحوم والرز والنفط والدهن والصابون[55] وتوحيد الأوزان والمكاييل إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح[56] .وكان أيضا من ضمن واجبات البلديات الأخرى مراقبة كل ما يمكن أن يخل بالآداب العامة والأخلاق والقانون ، فعلى سبيل المثال كانت هناك دعوات من قبل الصحف إلى رؤساء البلديات بضرورة منع دخول الأشخاص عراة الأجسام إلى الماء لان ذلك يتنافى مع الذوق العام لذلك اتخذت البلديات الإجراء اللازم لمنع ذلك [57] . ومن واجبات البلدية الأخرى أيضا إنشاء مستودعات لحفظ المواد القابلة للاشتعال حيث وضعت شروط وضوابط لإنشائها[58] وبجهود من البلدية تم تأسيس مشاريع للنقل بالعربات التي تجرها الخيول وهذا ما حصل في الموصل عام 1891م[59] وقامت أيضا بلدية الموصل بتأسيس عدد من الدوائر الحكومية منها دار البلدية ودائرة المحكمة الشرعية ودائرة للجندرمة كما قامت بافتتاح معرض ، وتأسيس قاعة للمطالعة ، وإنشاء دار للضيافة ومدرسة إعدادية[60] . وتعمير جامع النبي شيت[61] . وفي عام 1913م أنجزت البلدية أول خريطة لبلدة الموصل[62] . كما قام بعض الولاة ورؤساء البلديات بردم الخنادق المحيطة بالمدن ، [63] . ومن ضمن واجبات البلدية أيضا الإشراف على إدارة مدرسة الصنائع ، بوصفها إحدى المؤسسات الخيرية التي أوكل إليها تعليم الأطفال وتدريبهم على إتقان المهن[64] . وفي هذا المجال قامت بلدية الموصل ، خلال رئاسة سعيد بن قاسم أغا آل سعرتي بإنشاء مدرسة الصنائع في الموصل[65] .كما اضطلع المجلس البلدي في الولاية بعدد من المهمات أثناء الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان منها ، تنظيم دفاتر نفوس الاهالي وتوقيعها تمهيدا لاجراء الانتخابات[66] ، وتوجيه مدراء النواحي والقساوسة والمختارين الاجتماع برئيس بلدية اللواء والقضاء ليبلغهم أصول مسك الدفاتر الخاصة بالانتخاب والتعهد بطبع قوائم بأسماء المرشحين تمهيدا لتعليقها في المحلات والساحات العامة ، ودعوة المنتخبين الثانويين لانتخاب أعضاء مجلس المبعوثان[67] .

(المبحث الثالث)
مشاكل الخدمات البلدية

رغم كل ما قدمت البلدية من خدمات مختلفة وفي مجالات متعددة ، إلا أنها عانت من مشاكل كثيرة كان من أبرزها قلة التخصيصات المالية المخصصة للبلديات ضمن الميزانية العامة لذلك اعتمدت البلديات على الإيرادات الضريبية في تغطية مصاريفها ، دون أن تقوم الإدارة المحلية أية تخصيصات مضافة من ميزانيتها العامة للبلديات . وكان القسط الأكبر من الإيرادات البلدية تصرف رواتب لموظفي البلدية[68]ولمعالجة هذه المشاكل لجأت بعض البلديات إلى طلب القروض المالية من الإدارات المحلية للولاية ، ولم تكن تلك الطلبات تلقى آذانا صاغية من السلطات المحلية دائماً[69] .

إلى جانب ذلك عانى الأهالي من القسوة التي ينتهجها المتعهدون (الملتزمون) بجباية الضرائب والرسوم البلدية وبمساعدة ضبطية البلدية ونتيجة للظلم الكبير الذي تعرض له الناس على يد

الملتزمين ، فقد صدرت إرادة سنية في عام 1886م أكدت على ضرورة جباية الضرائب والرسوم من المناطق المختلفة عن طريق مجالس البلدية بصورة مباشرة[70] .

لم تخل الانتخابات للمجالس البلدية والترشيح لها من السلبيات فعلاوة على عدم نزاهة هذه الانتخابات[71] . وحصر حق الانتخاب والترشيح بالملاكين ، وبالتالي حرمان الشريحة الكبرى من حق الاشتراك والتمثيل في هذه المجالس . فانه غالبا ما تنكر قسم من رؤساء البلديات ، وأعضاء المجالس البلدية لوعودهم التي قطعوها للمواطنين[72] . كما كان للمحسوبية ودورها في تعيين موظفي البلدية[73] .أدت قلة رواتب الموظفين وعدم دفعها بانتظام ، إلى تفشي ظاهرة الرشوة [74] . كما وقفت سرعة تبدل حكام الولايات والسناجق[75] . وعدم موافقة الباب العالي على بعض المشاريع المرفوعة من الإدارة المحلية حائلاً دون إتمام كثير من المشاريع الخدمية ان انجاز مثل هذه الخدمات وإصلاحها عانى من سلبيات كثيرة جاء في مقدمتها ، عدم استقامة هذه الشوارع ، كما ان تبليطها لم يكن متقنا إذ اكتفي برصف بعض منها بالحجارة [76] . في حين استخدمت بلديات أخرى مادة القير لتبليط الشوارع لكن بطريقة بدائية ، إذ اكتفي بصب مادة القير على الأرض ، ومن ثم تسويتها باستخدام آلة خشبية (شوبك) ، الأمر الذي تطلب استخدام أيدي عاملة كثيرة ، ولمواجهة هذه المعضلة لجأت السلطات المحلية إلى استخدام السجناء في انجازها[77] .وكذلك الحال بالنسبة إلى الخدمات التي قدمتها البلديات في مجال تعمير الجسور وأدامتها فكثيرا ما أوردت الصحف شكاوى الأهالي المستمرة من الوضع المتردي الذي أصبحت عليه هذه الجسور[78] .أما بالنسبة إلى مشاريع إسالة المياه التي قدمتها البلدية – فعلى الرغم من محدوديتها ، فان المياه التي كانت تصل إلى هذه البيوت كانت محملة بالطمي ، ناهيك عن عدم صلاحيتها للشرب[79] . علاوة على اقتصار الإفادة منها على الأحياء المهمة[80] . كما أن جريان هذه المياه لم يكن مستمرا اذ كان يجري يوما ويتوقف يوم آخر[81] . وكثيرا ما نشرت الصحف شكاوى الأهالي المستمرة من قلة المياه[82] . وبالتالي ظلت غالبية المدن معتمدة في سد حاجة أهاليها من المياه على السقايات والسبيل خانات رغم محاولة بعض الأهالي تأسيس شركات أهلية لمد أنابيب المياه في مناطق أخرى من المدينة . إلا أن تلك المشاريع لم تنفذ لأسباب غير معروفة [83] .

كما تنطبق الحالة نفسها على معامل الثلج فعلى الرغم من أن إنتاجية بعض هذه المعامل وصلت إلى (1000) كلغم يوميا من مادة الثلج ، إلا ان هذه الكمية لم تستطع تلبية حاجات السكان من هذه المادة [84] . وكان معظم إنتاجها يذهب إلى بيوت الوجهاء وكبار الموظفين[85] . ولم يكن مراقبو البلديات يقومون بأداء وظائفهم بشكل مرضي[86] اذ لم يمنعوا بعض التجاوزات التي يقوم بها أصحاب الدور والمحلات العامة والأسواق[87].إضافة لذلك أهمل المفتشون والمراقبون متابعة الأبنية القديمة وملاحظاتها بين حين وآخر وأخبار دوائرهم بحالتها الآيلة للسقوط مما أدى إلى انهيار الكثير منها ووقوع خسائر في الأرواح من جرائها [88] وأمام إهمال البلديات متابعة هذه المسألة بادرت سلطات ولاية الموصل إلى توجيه إنذار إلى رؤساء بلديات الولاية تضمن إنزال عقوبات شديدة بحقهم في حالة إهمالهم مراقبة الدور القديمة ، وعدم هدمهم الآيلة منها إلى الانهيار[89] . ولم تسلم الخدمات الطبية التي تقدمها البلدية هي الأخرى من الانتقاد فعلى الرغم من أن نظام الإدارة العمومية الصادر عام 1871 م أوجب على كل بلدية من بلديات ولايات الدولة العثمانية ، أن تعين طبيبا ومعاونا له ، إلا أن هذا القرار لم يدخل حيز التطبيق في جميع الدوائر البلدية [90] . ولم تسلم صيدلية البلدية هي الأخرى من الانتقاد ، فعلاوة على عدم تفريق القائمين بين دواء وآخر ، عانى المستفيدون من خدمات هذه الصيدليات من ارتفاع أسعار الأدوية [91] إلى الحد الذي دفع احد مؤرخي تلك الحقبة إلى القول ان : **" هذه الصيدليات كانت مفتوحة للأغنياء لا للفقراء"** ، كما حاول لفت أنظار : **" مفتشي الصحة إلى التحري عن الادوية البائدة أو المخالفة للصحة ومنع بيعها "** [92] .

ومما زاد الأمور سوءا عدم إعطاء البلديات الصلاحيات الكاملة لتنفيذ قراراتها ، فعلاوة على القيود التي فرضت على الأعمال التي تعتزم دوائر البلدية القيام بها ، لم يكن بإمكان الأخيرة البت في أي من القضايا إلا بعد الرجوع إلى الدوائر المختصة ، ومجلس إدارة الولاية [93] .

الخاتمة :

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقويم الخدمات البلدية في ولاية الموصل للمدة 1869-1918 واستناداً إلى ما ورد في هذه الدراسة من معلومات يمكن إيراد الملاحظات التالية :

ان الخدمات البلدية بوصفها من التزامات الدولة تجاه مواطنيها ، لم تكن معروفة في العراق بشكل عام والموصل بشكل خاص قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر بل تبلورت في عهد الإصلاحات الحديثة والتنظيمات التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حيث صدرت في إطارها العديد من القوانين والتشريعات ، كما اتخذت الإجراءات لتطبيقها بهذه الدرجة او تلك .

إن القول بان الخدمات البلدية في العهود الأخيرة من العهد العثماني كانت في تحسين تدريجي ، وفي الوقت نفسه لا يعني انه لا توجد جوانب سلبية ومشكلات فيها أعاقت العمل الخدمي للبلدية . ومن ذلك قلة التخصيصات المالية عموماً لهذه الخدمات التي كان يفترض ان تكون لها الأولوية في ذلك ، ولم تكن هناك ملاكات مؤهلة كافية في المجالات الخدمية كافة ، وعدم دفع الرواتب بانتظام ، مع قلتها ، الأمر الذي أدى إلى انتشار الرشوة والمحسوبية .

الهوامش :

(1) The Encyclopaedia of Islami , New Edition , London , VOL 1 , Art “Baladiyya” , P.972 .

مفتشية الاحتساب ، وحدة حكومية أو مؤسسة مسؤولة عن الإشراف على الموازين والمكاييل والأسواق، بالإضافة إلى ضمان العدالة في المعاملات التجارية .في تاريخها، كانت مفتشية الاحتساب مسؤولة عن تفتيش الأسواق وضمان سلامة المكاييل والموازين، مما كان له دور في حماية المستهلكين وتوفير بيئة تجارية عادلة. وحدة حكومية أو مؤسسة مسؤولة عن الإشراف على الموازين والمكاييل والأسواق، بالإضافة إلى ضمان العدالة في المعاملات التجارية .في تاريخها، كانت مفتشية الاحتساب مسؤولة عن تفتيش الأسواق وضمان سلامة المكاييل والموازين، مما كان له دور في حماية المستهلكين وتوفير بيئة تجارية عادلة .. سعد عبد العزيز مسلط ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصر الحديث ، ط1 ، دار ناشرون ، (عمان ، 2012) ، ص 88 .

(2) الهلالي ، المصدر السابق ، 182 .

(3) المصدر نفسه ، ص183 .

(4) The Encyclopaedia of Islam , op.cit. , p.942 .

(5) احمد علي الصوفي ، تاريخ بلدية مدينة الموصل ، ج 1 ، مطبعة الجمهور ، (الموصل ، 1970) ، ص22 .

(6) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، الخدمات العامة في العراق 1869 – 1918 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2003 ، ص 88 .

(7) ابراهيم خليل أحمد ، نشأة الصحافة العربية في الموصل ، ط2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، 1982) ، ص 97 .

(8) عبد المنعم كاظم ، " تاسيس بلدية بغداد وتطورها إلى امانة العاصمة " ، مجلة امانة العاصمة ، العدد (15) ، اذار ، 1978 ، ص2 .

(9) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص297 .

(10) ابراهيم خليل احمد ، اوراق تاريخية موصلية ، المجلس البلدي في الموصل ، جريدة الحدباء العدد (187) ، 1 كانون الثاني 1985 .

(*) الجواويش : مفردها (جاويش) : وهم مراقبو البلدية الذين يتابعون تنفيذ تعليماتها في الشوارع والاحياء .. عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 59 .

(11) ابراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 1975) ، ص25 .

(12) ابراهيم خليل احمد ، أوراق تاريخية موصلية ، مصدر سابق .
(13) نديم شكري ، " سير عمليات الاحتلال عسكرياً أحوال العراق في الحرب العالمية الأولى 1914-1919 في الموصل في تاريخ العراق المعاصر" ، منشورات بيت الحكمة (بغداد ، 2001) ، ص19 .
(14) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 173 .
(15) ابراهيم خليل احمد ، أوراق تاريخية موصلية ، مصدر سابق .
(16) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص61 .
(17) المصدر نفسه ، ص 73 .
(18) المصدر نفسه ، ص 174 .
(19) المصدر نفسه ، ص 176 .
(20) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص ص24-25 .
(21) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 177 .
(22) المصدر نفسه ، ص 178 .
(23) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص23 .
(24) عروبة جميل محمود عثمان ، الحياة الاجتماعية في الموصل 1834 – 1918 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2006 ، ص 177 .
(25) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 238 .
(26) المصدر نفسه ، ص209 .
(27) المصدر نفسه ، ص 211 .
(28) عبد الكريم ، المصدر السابق ، 99 .
(29) زبير بلال اسماعيل ، اربيل في ادوارها التاريخية ، دراسة تاريخية عامة لاربيل وانحائها منذ اقدم العصور حتى الحرب العالمية الاولى ، (النجف ، 1970) ، ص369 .
(30) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 149 .
(31) الصوفي ، المصدر نفسه ، ج1 ، ص26 .
(32) المصدر نفسه ، ص29 .
(33) الصوفي ، المصدر نفسه ، ج1 ، ، ص32 .
(34) سعيد الديوه جي ، جسر الموصل في مختلف العصور ، مستل من مجلة سومر المجلد 12 ، مطبعة الرابطة ، (بغداد ، 1956) ، ص7 .
(35) عبد الكريم ، المصدر السابق ، 211 .
(36) سعيد الديوه جي ، تاريخ الموصل ، ج2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، 2001) ، ص286 .
(37) اسماعيل ، المصدر السابق، ص369 .
(38) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1، ص31 .
(39) نيقولا سيوفي ، مجموعة الكتابات المحررة في مدينة الموصل عني بتحقيقها ونشرها سعيد الديوه جي ، مطبعة شفيق ، (بغداد ، 1956) ، ص ص15 - 23.
(40) جريدة الثورة العراقية ، العدد 10319 ، 2001/7/13 .
(41) جريدة النجاح ، العدد 1 ، 12 تشرين الثاني ، 1910 .
(42) الديوه جي ، السقا في الموصل ، ص25 .
(43) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص31 .
(44) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص175 .
(45) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 30-31 .
(46) جريدة الرقيب ، العدد 167 ، 23 رمضان 1328هـ/1910م .
(47) نمير طه ياسين ، بدايات حركة التحديث ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد (4) ، (الموصل، 1992) ، ص189 .
(48) جريدة الزوراء ، العدد 1774 ، 3 صفر سنة 1316هـ/1898م .
(49) المصدر نفسه ، العدد 1428 ، 20 شعبان 1307هـ/1889م .

(50) جريدة الزوراء ، العدد 877 ، 3 ذي القعدة سنة 1396هـ/1878م ؛ العلاف ، المصدر السابق ، ص187 .
(51) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص 73-74 .
(52) ياسين ، المصدر السابق ، ص163 .
(53)الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص31 .
(54) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص256 .
(55) جريدة الزوراء ، العدد 245 ، 3 ربيع الاول 1289هـ/1872 م .
(56) جريدة الرقيب، العدد 11 ، 14 ربيع الاول 1327 هـ/ 1909 م .
(57) جريدة الزوراء ، العدد 1029 ، 10 شعبان 1299هـ/1881م .
(58) المصدر نفسه ، العدد 135 ، 17 مايس 1331هـ/1912م .
(59) الصوفي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص29 .
(60) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 28-29 . .
(61) الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص30 .
(62) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص226 .
(63)الصوفي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص28 .
(64) جريدة الزوراء ، العدد 1422 ، 14 رجب سنة 1307هـ/1889م .
(65) الصوفي، المصدر السابق ، ج1 ، ص31 .
(66) جريدة صدى بابل ، العدد 152 ، 16 أيلول 1331هـ/1912م .
(67) المصدر نفسه ، العدد 148 ، 16 آب سنة 1331هـ/1912م .
(68) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص262 .
(69) المصدر نفسه ، 217 .
(70) المصدر نفسه ، ص 219 .
(71) جريدة صدى بابل ، العدد 153 ، 15 أيلول سنة 1331هـ/1912م .
(72) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص263 .
(73) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص262 .
(74) جريدة صدى بابل ، العد 227 ، 22 شباط 1333هـ/1914م .
(75) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 277 .
(76) ياسين ، المصدر السابق ، ص163 .
(77) سجى قحطان محمد علي ، الادارة العثمانية في الموصل 1834-1879 ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل ، 2002) ، ص133 .
(78) جريدة الرقيب ، العدد 5 ، 4 صفر 1327 هـ؛ العدد 19 .
(79) ياسين ، المصدر السابق ، ص163 .
(80) جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الاول 1327هـ/1909م .
(81) جريدة الرقيب ، العدد 159 ، 2 رمضان 1328هـ/1910م .
(82) المصدر نفسه ، العدد 170 ، 30 رمضان 1328هـ/1910م .
(83) المصدر نفسه ، العدد 165 ، 18 رمضان 1328هـ/1910م .
(84) جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الأول سنة 1325هـ/1907م .
(85) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص244 .
(86) المصدر نفسه ، ص 277 .
(87) جريدة صدى بابل ، العدد 82 ، 19 اذار/1329 هـ/ 1911م .
(88) المصدر نفسه ، العدد 11 ، 14 ربيع الاول 1327هـ/1909 .
(89) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 260.
(90) جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الاول سنة 1325هـ/1907 .
(91) المصدر نفسه ، العدد 2535 ، 20 ذي الحجة سنة 1333هـ/1914 م .
(92) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 299 .

([93]) المصدر نفسه ، ص 299 .

المصادر :

أولا : الرسائل والأطاريح الجامعية :

1. احمد ، ابراهيم خليل ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 1975) .
2. عبد الكريم ، لمى عبد العزيز مصطفى ، الخدمات العامة في العراق 1869 – 1918 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2003 .
3. عثمان ، عروبة جميل محمود ، الحياة الاجتماعية في الموصل 1834 – 1918 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2006 .
4. علي ، سجى قحطان محمد ، الادارة العثمانية في الموصل 1834-1879 ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل ، 2002) .

ثانيا : الكتب العربية :

1. أحمد ، ابراهيم خليل ، نشأة الصحافة العربية في الموصل ، ط2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، 1982) .
2. إسماعيل ، زبير بلال ، اربيل في ادوارها التاريخية ، دراسة تاريخية عامة لاربيل وانحائها منذ اقدم العصور حتى الحرب العالمية الاولى ، (النجف ، 1970) .
3. الديوه جي ، سعيد ، تاريخ الموصل ، ج2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، 2001) .
4. سيوفي ، نيقولا ، مجموعة الكتابات المحررة في مدينة الموصل عني بتحقيقها ونشرها سعيد الديوه جي ، مطبعة شفيق ، (بغداد ، 1956) .
5. شكري ، نديم ، " سير عمليات الاحتلال عسكرياً أحوال العراق في الحرب العالمية الأولى 1914-1919 في الموصل في تاريخ العراق المعاصر" ، منشورات بيت الحكمة (بغداد ، 2001) .
6. الصوفي ، احمد علي ، تاريخ بلدية مدينة الموصل ، ج 1 ، مطبعة الجمهور ، (الموصل ، 1970) .
7. مسلط ، سعد عبد العزيز ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصر الحديث ، ط1 ، دار ناشرون ، (عمان ، 2012)

ثالثا : الكتب الأجنبية :

1. The Encyclopaedia of Islami , New Edition , London , VOL 1 , Art “Baladiyya” , P.972 .

رابعا : البحوث والدراسات :

1. الديوه جي ، سعيد ، جسر الموصل في مختلف العصور ، مستل من مجلة سومر المجلد 12 ، مطبعة الرابطة ، (بغداد ، 1956) .
2. كاظم ، عبد المنعم ، " تأسيس بلدية بغداد وتطورها إلى امانة العاصمة " ، مجلة امانة العاصمة ، العدد (15) ، آذار ، 1978 .

خامسا : الموسوعات والمعاجم :

1. الهلالي ، عبد الرزاق ، معجم العراق ، ج1 ، الرافدين للطباعة والنشر ، (بغداد ، د . ت) .
2. ياسين ، نمير طه ، بدايات حركة التحديث ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد (4) ، (الموصل ، 1992) .

سادسا : الصحافة العراقية :

1. جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الاول سنة 1325هـ/1907 .
2. جريدة الزوراء ، العدد 245 ، 3 ربيع الاول 1289هـ/1872 م .
3. جريدة الزوراء ، العدد 1029 ، 10 شعبان 1299هـ/1881م .
4. جريدة الزوراء ، العدد 1422 ، 14 رجب سنة 1307هـ/1889م .
5. جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الاول 1327هـ/1909م .
6. جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 ربيع الأول سنة 1325هـ/1907م .
7. جريدة الزوراء ، العدد 1774 ، 3 صفر سنة 1316هـ/1898م .
8. جريدة الزوراء ، العدد 877 ، 3 ذي القعدة سنة 1396هـ/1878م .
9. جريدة صدى بابل ، العدد 82 ، 19 اذار/1329 هـ/ 1911م .
10. جريدة صدى بابل ، العدد 152 ، 16 أيلول 1331هـ/1912م .
11. جريدة صدى بابل ، العدد 153 ، 15 أيلول سنة 1331هـ/1912م .
12. جريدة صدى بابل ، العد 227 ، 22 شباط 1333هـ/1914م .
13. جريدة الرقيب ، العدد 167 ، 23 رمضان 1328هـ/1910م .
14. جريدة الرقيب ، العدد 11 ، 14 ربيع الاول 1327 هـ/ 1909 م .
15. جريدة الرقيب ، العدد 5 ، 4 صفر 1327 ه . 1909م .
16. جريدة الرقيب ، العدد 159 ، 2 رمضان 1328هـ/1910م .
17. جريدة الحدباء العدد (187) ، 1 كانون الثاني 1985 .
18. جريدة الثورة ، العدد 10319 في 2001/7/13 .
19. جريدة النجاح ، العدد 1 ، 12 تشرين الثاني ، 1910 .

Municipal Services Problems in Mosul Vilayet During the Ottoman Era 1869–1918 AD

Prof . Dr . Saad Abdul Aziz Maslat
University of Mosul / College of Arts / Department of History
Maslatsaad1@uomosul.edu.iq
07701860467

Abstract

The municipality was one of the most important administrative and service institutions formed during the Ottoman era, operating in various provinces, including the Mosul province, which held a prominent position among the Ottoman provinces of that era. This institution's organizational structure consisted of several administrative and service units, each according to its tasks and responsibilities in providing public services to the province. Despite providing all services to the people of the province in various areas required by the province, it faced numerous problems in performing its duties. Financial problems were among the most important of these problems, as well as how to obtain funding and a budget to cover its expenses and implement its projects, especially since its budget came from the Sublime Porte, which was often delayed for long periods and sometimes almost not spent. This forced it to impose multiple taxes to cover these expenses, which burdened many professions and caused significant problems in the province, in addition to other multiple problems. In light of this, our study aims to shed light on the most important problems of municipal services in the Mosul province during the Ottoman era, specifically during the period 1869-1918 AD.

key words: Ottoman Empire, Municipality, Mosul Vilayet, Services**.**